



بعد ان انتهى شهر العسل: المعارضة وجها لوجه مع رموز التعذيب

ستكون مطالبة بانتهاج سياسة مماثلة تجاه اسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها «اسرائيل»، واقامة نظام ديمقراطي حقيقي في العراق، وتقليص دعمها للانظمة القبلية المستبدة في دول الخليج. واذا فشلت في ذلك فسوف تتحمل اعباء ذلك اخلاقيا وسياسيا لفترة طويلة مقبلة. وتعتقد العائلة الحاكمة في البحرين ان ما قامت به سوف يجعلها بمنأى عن النقد الدولي لسياساتها وان دستور الملك سوف يتم تسويقه بنجاح للرأي العام العالمي. لكن الموقف المشرف للقوى الاسلامية والوطنية في البحرين في الشهور الاخيرة وتصديها لذلك الدستور المسوخ ومقاومتها السلمية للاستبداد الجديد قد أعاد تسليط الضوء على ما يجري في داخل هذه الجزيرة الصغيرة. ومع استمرار رموز التعذيب في مواقعهم وسعي النظام لحمايتهم وترقيتهم، كما فعل مع المعذبين المعروفين، عادل فليفل وعبد العزيز عطية الله آل خليفة، من شأنه ان يفشل السياسة الحكومية ويعيد الاوضاع الى المربع الاول. وجاءت مقاطعة الجمعيات السياسية للانتخابات التي نظمتها العائلة الخليفية الحاكمة لانتخاب نصف اعضاء مجلس الملك لتكشف للعالم انتهاء مشروع الملك الذي تبين انه مشروع تخريبي في كل ابعاده.

واصبح على المعارضة الدستورية ان تعتبر ان موقف المقاطعة ليس سوى بداية لفعاليات اوسع تستهدف عددا من الامور من بينها: اسقاط دستور الملك، وقف مشروع التخريب السكاني وكشف جريمة التجنيس السياسي، مطاردة المعذبين داخل البلاد وخارجها، التواصل مع الجهات الدولية المعنية بحقوق الانسان لكشف الانتهاك الفاضح الذي ارتكبه العائلة الخليفية باصدارها مرسوم القانون ٢٠٠٢/٥٦ الذي يحمي المعذبين، التواصل المستمر مع المنظمات المعنية بحقوق العمال لفضح سياسة «اجنبية الوظائف وبحرنة الاجانب»، واسقاط نظام الحكم بالمكرات كخطوة على طريق اقامة حكم القانون. وفوق ذلك كله، فان المعارضة مطالبة برفع شعار اسقاط حكومة الشيخ خليفة بن سلمان رئيس الحقبة السوداء والمسؤول المباشر عن الانتهاكات الفظيعة لحقوق الانسان التي ارتكبت في تلك الفترة والفساد المالي والاداري المستشري في البلاد. فمن المستحيل التحدث عن اي اصلاح ما دام الشيخ خليفة في موقعه الذي يمارس من خلاله ابشع اساليب الحكم الاستبدادي والفساد.

ان المعارضة البحرينية التي عرفت بتحضرها تقف اليوم مرفوعة الرأس بعد نجاحها في التصدي للمشروع التخريبي الذي كانت الحكومة على وشك النجاح في تسويقه عندما اعلنت عن مشروع انتخابات نصف اعضاء مجلس الملك، ورفضت قرارات جهاز التعذيب الذي يرأسه وزير الداخلية، محمد بن خليفة، التي اعلنها نجله، فواز بن محمد، عندما حاول اعادة فرض انظمة ايان هندرسون القمعية بمنع التجمعات السياسية والمؤتمرات ومنع المواطنين من التعبير عن مواقفهم. اما تراجع العائلة الخليفية عن ذلك القرار في الساعات الاخيرة قبل حلول الكارثة عليها فيجب ان يعتبر محاولة تكتيكية للانحناء امام الريح وليس ترجعا عن القرارات التعسفية والقمعية التي تملأ جعبة رئيس الوزراء. ا

ن المعارضة لا تدعو الى العنف ولكنها مطالبة بوقف التطبيع مع رموز التعذيب بشكل قاطع ورفض التعامل معهم والتواصل مع الجهات الدولية للقبض عليهم ومحاكمتهم وفقا لاتفاقية منع التعذيب التي وقعت البحرين عليها قبل خمسة اعوام. انها مهمات كبيرة ولكن الشعب الذي ضحي بالكثير قادر على مواصلة العطاء متحملا بالوعي والصمود والثبات بوجه رموز القمع والتعذيب والتخلف وفي مقدمتهم رئيس الوزراء.

مع اصرار الحكومة على تجاوز الازمة الشعبية وتجاهل المطالب العادلة للمواطنين، يزداد انعدام الثقة بين الطرفين، وتتوسع الهوة بينهما، ويستحيل استعادة شيء من الثقة المفقودة خصوصا ما دام الشيخ خليفة بن سلمان رئيسا للوزراء. وقد اتضحت هذه الحقيقة في عدد من التطورات الاخيرة. فعندما حدثت اعمال الشغب في شارع المعارض عشية رأس السنة الميلادية بادر رموز الحقبة السوداء وفي مقدمتهم رئيس الوزراء ووزير التعذيب، عبد العزيز عطية الله آل خليفة، لاتهام المعارضة بتدبيرها، بينما ألححت بعض قطاعات المعارضة الى اتهام عناصر جهاز التعذيب بافتعال تلك الاعمال. وبرغم المطالبة الواسعة بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في ما جرى، فقد فشلت العائلة الحاكمة في اصدار امر بالتحقيق في تلك الجريمة. وتبادل الاتهامات بين الحكومة والشعب يؤكد انعدام الثقة التي بدأت تتبلور عند الاعلان عن مشروع اصلاحي قبل عامي. وقد انحسرت هذه الثقة تماما في ١٤ فبراير الماضي عندما أصدر الشيخ حمد قراره بالغاء دستور البلاد الشرعي، واتضح للمواطنين ان الحكومة عمدت لمخادعتهم. وهناك توجه يزداد توسعا للتوصل من الميثاق الذي طرحه الشيخ حمد واعتباره لاغيا بعد ان تراجع الحاكم عن وعده التي أفتع بها المواطنين لقرار ذلك الميثاق. وسبق ذلك صدور القرار المشؤوم رقم ٥٦ الذي يحمي مرتكبي جرائم التعذيب ويخالف بذلك اتفاقية منع التعذيب التي وقعتها البحرين في ١٩٩٨. واخيرا جاءت محاولة رئيس الوزراء، عبر نجل وزير الداخلية، لمصادرة حق التعبير والتجمع باصدار قرارات جديدة تمنع الجمعيات السياسية من عقد المؤتمرات. ولولا اصرار جمعية الوفاق على عقد مؤتمرها «ولو في العراء» لتحقق لرئيس الوزراء ما يريد.

أهو تخبط من قبل الشيخ خليفة بن سلمان، ام خلط متعمد للاوراق، ام تبادل للدوار بين رموز الحرس القديم والشيخ حمد، ام «بروفات» لما تريد العائلة الحاكمة فرضه على الشعب في الفترة المقبلة، تساؤلات كثيرة تجمعها هذه المراهقة السياسية التي تعتقد ان بإمكان القائمين بها السيطرة على الوضع في غياب الخيار الديمقراطي المطلوب. وفي هذه الاجواء تستمر آلة الدعاية السلطوية في اسلوب المخادعة والتشويش بالحديث المتواصل عن تحول البحرين الى «مملكة دستورية تنافس اعرق الديمقراطيات العريقة». وللتدليل على وجود هذه الديمقراطية تبالغ هذه الآلة في الحديث عن الانتخابات والبرلمان والدستور، ولكل من هذه المصطلحات وقعه الايجابي على الآخرين. الامر المؤكد ان هذه المصطلحات لا وجود لها في البلاد الا في اطر ضيقة لا تحقق مفهوم الديمقراطية الحقيقية. فالنظام الذي يديره ديكتاتور معروف للقاصي والداني، قضى على سدة الحكم ما يناهز الاربعين عاما، لا يمكن ان يدعي الديمقراطية التي لا يكون لها صدى الا عندما تجسد مفهوم التداول على السلطة. والنظام الذي ضاق ذرعا بدستور ٧٣ الذي يشبه الى حد كبير دستور الكويت يجب ان يعترف بأنه عاد الى الورا، فدستور الملك لا يوفر ادنى قدر من ممارسة الشعب حقه في المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بوجوده ومصالحه، فضلا عن انه يكرس السلطة بيدي الملك الذي يحق له اصدار اي مرسوم بقوة القانون، ولا يحق للمواطنين توجيه اي انتقاد له او نسبة اي اخفاق اليه. انه تجسيد لابشع صور الاستبداد والديكتاتورية. النظام يعتقد ان سياسة التسويق التي انتهجها في العامين الماضيين سوف تؤدي الى اسكات المواطنين واقناع العالم بأنه تحول الى نظام عصري يضاهي اعرق الديمقراطيات في العالم.

يرتبط الموقف الحكومي بما يتوقع من تغيرات سياسية في المنطقة، خصوصا في ضوء الاصرار الامريكي على شن حرب ضد العراق. والولايات المتحدة الامريكية سوف تجد نفسها في ازمة غير قليلة اذا أسقطت نظام صدام حسين. فهي

الجمعيات السياسية تستنكر أحداث الشغب وتتساءل عن المسؤول عنها

أثارت أحداث الشغب الأخيرة التي وقعت ليلة رأس السنة على شارع المعارض استياء الشارع الشعبي وهي أعمال تمس أمن الوطن والمواطن سواء وإننا كمواطنين وجمعيات سياسية نشجب ونند بهذه الأعمال التي تنم عن عدم المسؤولية، وعلى الخروج على العرف الوطني، والتأكيد على اللجوء إلى الأساليب السلمية في التعبير عن المواقف والاحتجاجات ولفت الانتباه إلى مختلف القضايا. إن الجمعيات السياسية الموقعة على هذا البيان تعلن موقفها وبكل صراحة وبدون مواربة أو تردد بأنها ضد أساليب العنف في التعاطي مع الأمور، وكان ذلك جليا عبر تاريخها النضالي سواء في الماضي أو في الحاضر وإنها ملتزمة به في المستقبل. وقد برهنت الحقبة الماضية أن أسلوب المعارضة كان سلميا صرفا تمثل في الاعتصام السلمي ولم تؤد أي من التجمعات التي دعت أو قامت بها الجمعيات السياسية الإخلال بالأمن.

إن الجمعيات السياسية الموقعة على هذا البيان تستنكر محاولات البعض توجيه الاتهام أو التلميح لأن يكون للمعارضة دور مباشر أو غير مباشر في هذه الأحداث وتعتبره إنكفاء للفتنة وتهيئة لأجواء يمكن أن تشجع الحكومة على إعادة العمل بقانون أمن الدولة المقبور.

إننا ندين الفتنة التي قامت بهذه الأعمال التخريبية كما ندين العمل الذي قامت به وطلال مصالح المواطنين وضيوف المملكة وأمنها. كما ندين أولئك الذين غاظهم مناخ السلم والوئام بين فئات الشعب المختلفة والحكومة، وهي تعمل جاهدة من خلال التلميحات لتسرع الفتنة وخط الأوراق وتحريض فئات الشعب على بعضها البعض.

إن الجمعيات السياسية في الوقت الذي تستنكر فيه هذه الأعمال التخريبية تتساءل مستغربة من عدم اتخاذ الإجراءات الوقائية اللاسمة لمنع حدوث ما حدث بالرغم من مناشدة أصحاب الأمل والمواطنين لمسئولي الأمن وبالرغم من تكرار هذه الأحداث، ودرجة أقل، في العام الماضي.

**جمعية العمل الإسلامي، جمعية الوسط العربي
الإسلامي الديمقراطي، جمعية المنبر التقدمي
الديمقراطي، جمعية العمل الوطني الديمقراطي،
جمعية الوفاق الوطني الإسلامية**
البحرين: ٢ يناير ٢٠٠٣م

سياسي لا يقل توترا عما عاشته البلاد في الثمانينات والتسعينات. يضاف إلى ذلك شعور ضحايا الحقبة السوداء بالغبن والظلم من قبل العائلة الحاكمة ورموزها، ورفض النظام التصدي لمشاكلهم أو تعويضهم عما لحق بهم من أضرار، وأصراره على مكافأة معذبيهم بالأوسمة والترقيات الوظيفية. بهذه المشاعر الحزينة تارة، والغاضبة تارة أخرى، بدأ المواطنون أحياء مناسبات الشهداء الذين سقطوا دفاعا عن الحق والحريّة والكرامة، وبعد نجاحهم في أحياء عيد الشهداء الشهر الماضي، فانهم يستعدون لاحياء ذكرى استشهاد الشهيدين عبد القادر الفتلاوي (١٣ يناير ١٩٩٥) والشهيد حسين الصافي اللذين مزقت جسدتهما رصاصات جهاز الأمن قبل ثمانية اعوام (٢٦ يناير ١٩٩٥). ويأحياء هذه الذكريات المقدسة يستعيد الشعب ثقته بالله ويتكرس إيمانه بحقوقه ويصبح أكثر استيعابا للاعب العائلة الحاكمة التي تسعى بعد مصادرة حقوقه للقضاء على وجوده الانساني والثقافي وهويته الدينية المتميزة.

أحداث شارع المعارض مفتعلة ومغرضة

بأية تخريب أو تجمع في ذلك الموقع.
٢ - الموقع فيه قيادة أمن المناطة والأحداث وقعت على بعد أمتار قليلة منه، وحوله مقر القيادة الذي كان يعج بقوات الشغب.
٣ - تواجد كاميرات التلفزيون والداخلية منذ العصر في الموقع تأهبا لرصد العملية
٤ - الاستفادة الوحيد من هذه العمليات هو الحرس القديم الذين ما فتئوا ينادون بعودة قانون أمن الدولة في صورة جديدة تحت اسم « قانون السلامة الوطني» الذي هو نسخة أسوأ من قانون أمن الدولة.
٥ - هذه الأحداث تريد منها الحكومة مبررا لإقناع الرأي العام الخارجي بسلامة العودة للضرب بيد من حديد وتفليس المساحة من الحريات أكثر مما هي مقلصة، وإخضاع التجمعات والمسيرات والاعتصامات للموافقة من الداخلية ومراقبتها والتضييق على الجمعيات السياسية وتحويلها إلى مجرد أندية ثقافية وإعطاء مبرر لمجلس الملك لإصدار قانون السلامة الوطني.

سعت الحكومة لتسييس حادثة شارع المعارض فانقلبت ضدها

الماضي السحيق ولا يجيد لغة العصر التي تقتضي من شخص في موقعه قدرا من الدبلوماسية والمسايرة واللباقة والترفع عن الحساسيات الشخصية والرغبة في الانتقام. وجاءت تصريحاته لتقوي موقف الشكك في وجود مشروع اصلاحي، ولتؤكد مقولة استمرار عقلية الحكم السابقة بدون أن تعترف بوجود أي تغيير في العلاقة بين الحكم والشعب. وقرأ البعض في تلك الحوادث والموقف الرسمي بشأنها مؤشرا لعزم الحكومة على إصدار قوانين لا تقل شراسة عن قانون امن الدولة السيء الصيت، والعودة الى ممارسة سياسة القبضة الشرسة التي فرضها رئيس الوزراء على البلاد ربع قرن متواصلة.

هذا كله لا يهم المعارضة التي أدركت خطورة مشروع التخريب الذي تفرضه العائلة الحاكمة على البلاد في اطار استراتيجي تغيير التركيبة السكانية والتجنيس السياسي، لأنها استوعبت الآن حجم المخطط الذي سعى الشيخ حمد لتسييقه بأساليب الاستغفال والتخدير، وأصبحت أكثر وعيا وتصديا لذلك المشروع التخريبي. وجاء المرسوم رقم ٢٠٠٢/٥٦ الذي يحمي العذابين ليؤكد للشعب خواء العود الاصلاحية وسياسة تكريس الامر الواقع بأساليب المكرامة والهبات. وقد أكد خبراء القانون والناشطون الحقوقيون ومن بينهم اللورد ايفوري الذي كان الاسبوع الماضي في زيارة الى البحرين، ان الشيخ حمد وقع في خطأ كبير باصداره ذلك القرار المشؤوم، وان ايا من مرتكبي جرائم التعذيب (بمن فيها مخطوطها والمشرفون عليها في قمة هرم السلطة) لن يفلتوا من القانون الدولي الذي سيلاحقهم اينما ذهبوا خارج البحرين. وقد فشلت الحكومة حتى الآن في التأثير على خطاب المعارضة الذي بدأ يعيد التوازن الى الساحتين السياسية والاعلامية، ويرغم غلقها المواقع الالكترونية ودفنعا عددا من عملائها للتشويش على ما ينشر في هذه المواقع، فقد بقيت مصدرا مهما للتوجيه والتثقيف السياسي. ومع استمرار ظاهرة البطالة بين المواطنين بموازاة التجنيس السياسي وبأجنبة الوظائف والصعوبات الحياتية للمواطنين خصوصا في مجال الاسكان والتعليم، واستشراء ظاهرة الفساد المالي والاداري في الجهاز الحكومي منذ أكثر من ثلاثين عاما، تبدو الارضية مهية لاحترق

من خلال ما قمت به من استقصاء لأراء عدد كبير من المواطنين وحتى المقيمين الأجانب رأيت أن جميعهم يتفقون على أن من قام بأعمال الشغب والتكسير و التدمير إبتداء كانوا عناصر من الحرس القديم في وزارة الداخلية وفي الحكومة أتباع «العم العزيز» الذين تضرروا نتيجة الإنفتاح السياسي المحدود الذي حدث في البلاد. وقد اتفق الجميع على ذلك حيث أن هذا ما يدور في الشارع البحريني الآن فنتيجة لذلك إنجرف بعض المراهقين و صغار السن وكذلك من هم يعانون كثيرا خاصة من بعض العاطلين عن العمل في هذه العملية فانسحب منها أفراد الحرس القديم لتقع في رأس المراهقين كما أتضح أن كثيرا من الذين اتهموا أخذ من المقاهي البعيدة عن موقع الأحداث كما أخذ البعض من مناطق أخرى بل ومن بيوتهم كما لوحظ وجود منهمين هم في الأساس كانوا موقوفين لدى مركز منطقة النعيم في وقت الأحداث وقدموا باعتبارهم مشاركين فيها. يستند أصحاب هذا الرأي إلى عدة أسباب منها:
١ - إصدار وزارة الداخلية بيانا تحذر فيه من القيام

كشفت حادثة شارع المعارض التي يدور اللغز بشأنها حجم المحيط الذي يفصل بين شعب البحرين والحكومة، وكيف عادت الحرب الباردة بين الطرفين لتجعل قضية شغب تافهة من هذا النوع عنوانا للترشق بين الجانبين. فرموز الحكم استغلوا الفرصة للتشويش على المعارضة، وراح رئيس الوزراء نفسه يربط بين هذه الحادثة الغوغائية والانتفاضة الشعبية المباركة التي كشفت جرائم حكومته للعالم، بينما أصرت أبقاه على اعطائها بعدا سياسيا وربطها من قريب او بعيد بالمعارضة، وأصدرت أحكامها المعدة سلفا قبل بدء التحقيق في ما جرى. ورفضت الحكومة تشكيل لجنة مستقلة للنظر في ظروف القضية وملابساتها. وفي الوقت نفسه وجهت المعارضة اللوم الى السلطات التي فشلت في التعاطي المناسب مع الحادثة، وسلطت الضوء على الضعف الاداري الذي يهيمن على وزارة الداخلية التي يديرها احد اعمدة الحقبة السوداء. فخرج شباب اغلبهم دون العشرين عشية السنة الميلادية للعبث بالملكات الخاصة ظاهرة مقلقة جدا خصوصا في بلد صغير كالبحرين، ويعكس نتائج السياسات الحكومية التي تشجع ظاهرة العبث والفساد واللامسؤولية في الاجيال الجديدة. الاهم في كل ما حدث تشبث كلا الطرفين باتهام الطرف الآخر، الامر الذي يعكس الغياب الكامل للثقة في ما بينهما وعودة الحرب الباردة الى ما كانت عليه في العشرين عاما التي أعقبت القرار المشؤوم الذي أصدره الامير السابق في ١٩٧٥ بتعليق العمل بدستور البلاد الشرعي وحل المجلس الوطني المنتخب.

ولو لم يكن الامر كذلك لكان خطاب الطرفين مختلفا، ولسعي متعاونين لقراءة الحادثة بموضوعية وتجرد ورغبة في التعرف على الدوافع والاهداف التي كانت لدى مجموعة صغيرة من الشباب التي حادت عن الطريق السليم وارتكبت افعالا غير لائقة. اما ان يبدأ رئيس الوزراء مستعملا اللغة التي كان يستعملها خلال الانتفاضة المباركة فيعني انه غير مقتنع ايدا بوجود ما سمي تجاوزا بالمشروع الاصلاحيا، وان خلافاته مع شعب البحرين ما تزال كما كانت، وانه لم يستفد من تجربة الماضي. ومن هنا فقد كررت المعارضة عدم صلاحية الشيخ خليفة بن سلمان لادارة دولة حديثة، فهو ينتمي الى

مؤتمر الوفاق: محطة مضيئة برغم قمع السلطة

المهندس عبد الرحمن النعيمي، رئيس جمعية العمل الوطني الديمقراطي ود. صلاح علي رئيس جمعية المنبر الاسلامي. كما تم تكريم بعض اعضاء الجمعية وبعض الشخصيات.

وقد اشار الشيخ علي سلمان، رئيس الجمعية الى ضرورة زيادة المشاركة الشعبية في القرار السياسي التي تحتاج الى تطوير، وقال الشيخ «لهذا تحفظنا ولم نشارك في الانتخابات». كما دعا الى الدفاع عن الحقوق والحريات العامة والوقوف ضد كل من يحاول مساسها وضمان حرية الكلمة والصحافة. وطلب بزيادة الصلاحيات التشريعية من خلال دستور ٧٣ «فمن حق المجتمع ان يطالب بحقه في المشاركة السياسية بدون تمييز». كما طالب بوقف التجنيس العشوائي والضمان الاجتماعي للعاطلين ومحاربة الفساد المالي والاداري ووقف التمييز العرقي والطائفي.

أما النعيمي فقال: ان محاولة عرقلة الوفاق كشفت الحاجة الماسة للعلاج فهناك الكثير من مناصري الحقبة السوداء والحرس القديم لا زالوا في مواقعهم، الا انه اشار الى انه ليس بالامكان ايقاف حركة الوفاق. فالمصاعب لن تشل حركتها فهذه الجمعية لها اسهامات في النضال الشعبي والدفاع عن حقوق المواطنين، كما أشار الى ضرورة اقناع الحكم بتغيير الدستور الجديد بما يتوافق ودستور ٧٣ والميثاق والمعاهدات والمواثيق الدولية.

كذلك تحدث الدكتور صلاح علي قائلا ان الحكومة لم تكن حكيمة في الوقوف بوجه مؤتمر عام وانشطة وطنية تصب لمصلحة الوطن. فالقرار يفتقد الحكمة، والجمعية لها موطئ قدم ثقيل ولا يجب ان تغفل لأن ذلك يؤدي الى الاحتقان، وهذا يؤثر على العلاقة بين المؤسسات والدولة فالمؤسسات اثبتت حسن نواياها خصوصا الوفاق بوضعها لعنوان «الوفاق أولا». فعلى الدولة ان تحسن نواياها، ودعى الى تكاتف الجهود لعودة كل المكتسبات. واختتم كلامه قائلا: «نأمل في قيادة فاعلة لمعارضة ايجابية ومملكة واعدة».

تذكرنا بموقف وزارة التجارة حين وافقت مبدئيا على استخدام مركز البحرين للمعارض لعقد المؤتمر في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٢م. وقبل فترة الانعقاد بفترة قصيرة، استحدثت الوزارة سياسة جديدة من اجل أن تعيق عقد المؤتمر فاضطرت الجمعية لتأجيله للفترة الحالية. كما تبع ذلك محاولات من وزارة العمل لثني الجمعية من عقد المؤتمر من خلال المراسلات المختلفة والتي تدور حول التعاطي مع الجمعية من خلال مفهوم " الانشغال والانشغال".

مؤتمر جمعية الوفاق: استعراض جماهيري حاشد برغم العوقات التي وضعتها الحكومة، فقد عقدت جمعية الوفاق مؤتمرها في ٢١ يناير بحضور آلاف المواطنين والاعضاء. وكان ضيف المؤتمر السيد احمد السعدون، الرئيس السابق لمجلس الامة الكويتي. وكانت الكلمات رائعة وقوية، وطرح الشيخ علي سلمان مطالب جيدة حيث أكد على مكتسبات دستور ٧٣، وهي اللفظة التي تستخدم في قبال المطالبة بدستور ٧٣، كما طالب ان تستمر المطالبة حتى انتخاب الحكومة من الشعب. اما السعدون فكان طرحه، هو الآخر، قويا جدا، وتطرق الى النضال الدستوري الذي خاضه الشعب الكويتي بعد حل المجلس في ١٩٨٩. وتطرق الى تاريخ الحركة الدستورية الكويتية بشيء من التفصيل، الامر الذي رفع معنويات الحاضرين. ثم عرض فيلم حول تاريخ النضال الدستوري، واحتوى على صور الشهداء والتعذيب، كما تطرق لهندرسون وتاريخه، وعرض فيلم آخر حول الشيخ الجمري الذي يتشافي حاليا بمستشفى في الرياض، ألهم الجماهير وأسأل دموعها.

وقد أثبت المؤتمر مدى نجاح الوفاق في تخطي كل العقبات وأخرج للساحة البحرانية مؤتمرا ناجحا بكل المقاييس من حيث الحضور الجماهيري ومن حيث مشاركة بعض الرموز والضيوف. وقد ملا الحضور تقريبا جميع الاماكن المخصصة من صالات داخلية وخارجية لجمعية اطباء بالاضافة الى الخيام التي كانت معدة، وشارك في اللقاء الكلمات كذلك كل من

أعلنت الجرائد في ١٤ يناير عن صدور أول تعميم من المؤسسة العامة للشباب والرياضة بخصوص "موقف الأندية الوطنية من تنظيم الاجتماعات العامة أو السياسية" وفيه توجيه بحظر انشغال الأندية وأعضائها بالمسائل السياسية وعدم عقد أو استضافة أية فعاليات أو اجتماعات عامة أو غيرها من دون إخطار الجهات الأمنية المختصة. وجاء هذا التعميم نتيجة مواصلة بعض الجمعيات الأهلية والأندية الثقافية أدوارها الثقافية وعقد فعاليات تتناول قضايا المجتمع المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويأتي على رأس هذه الجمعيات جمعية الوفاق الوطني الإسلامية التي تعتبر نفسها، وحسب ما جاء في النظام الأساسي لها وحسب ما تعارف عليه الجميع واتفق عليه القاضي والداني، بأنها جمعية وطنية أهلية تعنى بقضايا الشأن العام وتتخذ في سبيل تحقيق أهدافها الملته جميع الوسائل القانونية والدستورية المتاحة من دون أن تخالف أي لوائح أو تخرق أي قانون متفق عليه.

وقد اصدرت جمعية الوفاق بيانا قالت فيه: «إن الجمعية، لن تقف مكتوفة الأيدي أو ترضى بسن أي قانون أو تطبيق آخر شرع ليحد من الحريات أو ينزل من سقفا أو أن يعمل على تهيمش الجمعيات السياسية والأهلية أو يقلص من دورها. وان التعميم الذي صدر من المؤسسة العامة للشباب والرياضة ليشم منه رائحة قانون أمن الدولة المقبور وامتداد للمرحلة السابقة التي كان التعاطي الأمني هي السمة الغالبة لها حيث تدني مستوى الحريات وكان ذلك وصمة عار على جبين البحرين إلى أن ألغى قانون أمن الدولة وفتح المجال النسبي للحريات.

ونتيجة لهذا التعميم، اضطرت إدارة النادي الأهلي لمخاطبة جمعية الوفاق وإبلاغها بخصوص عدم قدرة النادي على استضافة مؤتمرها من دون الحصول على ترخيص من المؤسسة العامة للشباب والرياضة. وحيث انه لم يبق عن انعقاد مؤتمر الوفاق إلا بضعة أيام فان هذا التعميم والموقف من المؤسسة العامة

اعتذار فواز آل خليفة سم زعاف فالنظام لم يتراجع بل أجلّ المواجهة

تلاشى ذلك الاعتقاد عندما اثبت الواقع ان هذا العهد لا يختلف عن سابقه سوى في القضايا الشكلية.

فعندما اثبت شعب البحرين قدرته على رد الصاع صاعين امام سياسات رئيس الوزراء وعصايته جاء العهد الجديد ليحرب اساليب اخرى تنال من عزائم الشعب بدون ان تقدم اي تنازل في ما يتعلق بالقضايا الجوهرية التي اهمها اقامة حكم القانون المحكوم بدستور البلاد التعاقدية. وعاش المواطنون على انغام جوفاء تطبل لديمقراطية ليس لها وجود من قريب او بعيد!

في المشروع التخريري. صحيح ان هناك بانتخاباتا شكلية، ولكن من قال ان الديمقراطية تختصر في مثل هذه الانتخابات؟ الديمقراطية ممارسة يومية يشارك فيها المواطنون بفاعلية في صنع قراراتهم وادارة شؤونهم، الامر الذي لا وجود له في ظل بديمقراطية العهد الجديد الذي يقوم على اساس المكرمات وحكم البلاد بمراسيم ملكية تخالف الاتفاقات الدولية وتنتهك حقوق ابناء البلاد. مشكلة العهد الجديد انه يريد الابقاء على رموز العهد القديم مع تغيير لهجة الخطاب لتبدو جديدة للآخرين. وهذا امر لا يستقيم خصوصا مع وجود وعي شعبي واسع يرفض وصاية العائلة الحاكمة ومشروعها التخريري، ويطالب بالعيش بحرية وفق دستور عصري محترم.

البعض يكرر مقولة ان الديمقراطيات الاخرى لم تبدأ البقية صفحة ٤

ان الواقع يؤكد ان قرارها هذا ينسجم مع جوهر المشروع التخريري الذي دخل حيز التنفيذ في ١٤ فبراير الماضي في إثر القرار المشؤوم بالغاء دستور البلاد الشرعي وفرض دستور الملك. وبالتالي فالتعامل مع هذه بالصرعانا يجب ان يتم وفق منظور ثابت للمعارضة ينطلق على اساس عديدة من بينها العمل لاسقاط دستور الملك ومجالسه الصورية واعادة العمل بدستور البلاد الشرعي، ووقف جريمة التغيير الديمغرافي والتجنيس السياسي وانهاء عهد المراهقة السياسية الذي شهدته البلاد خلال اكثر من ٣٠ عاما. المواجهة بين شعب البحرين متمثلا بجمعياته السياسية التي وقتت ببطولة ضد قرار الحكومة بمنع مؤتمر الوفاق أدت الى تجسيد قرار قمع الحريات في الوقت الحاضر ولم تلغه. فالمعروف ان بالعهد الجديد لم يتنازل قط عن اي من سياساته ولم يتراجع عن قوانينه التعسفية التي اصدرها ومن بينها قانون المطبوعات وقانون حماية المذنبين والصيغة الجديدة من قانون امن الدولة، بالاضافة الى دستور الملك الذي يتم تسبير البلاد وفق بنوده المفروضة على شعب البحرين من طرف واحد. هذه المواجهة متواصلة خصوصا بعد انتهاء المشروع الاصلاحى ووصول الامور الى طريق مسدود. واذ كان هناك من كان يعتقد بوجود توجه ولو محدود للاصلاح لدى رموز بالعهد الجديد فقد

مخطيء من يعتقد ان المواجهة الاخيرة التي افعلتها الحكومة مع جمعية الوفاق الوطني الاسلامية ستكون آخر الازمات او انها أفتعت الحكومة بعدم جدوى تلك الاساليب الاستبدادية والاجراءات التعسفية، فساحة الصراع بين شعب البحرين والعائلة الحاكمة مفتوحة على كل الاحتمالات، خصوصا مع استمرار عقدة الحكم التاريخية من المطالبة الدستورية، وهيمنة عقلية رئيس الوزراء على مواقف الحكومة واتجاهاتها وقراراتها. ومخطيء كذلك من يعتقد ان بيان المؤسسة العامة للشباب والرياضة صادر عن فواز نجل وزير الداخلية شخصيا، بل هو قرار صادر عن رأس الحكومة الذي يغيظه كثيرا السماح بهامش محدود من حرية التعبير لمجموعات يعتبر نفسه عدوا لها منذ تطبيق العمل بدستور البلاد الشرعي. كما ان قرار التراجع التكتيكي عن قرار المنع لم يصدر عن المؤسسة المذكورة بل تحت اصرار الشعب على موقفه، وخشية الحكم من انقلاب الوضع ضده. فالحكومة تعد للقامة العربية التي ستعقد في البحرين بعد بضعة اسابيع، ولا تريد ان تتكرر الاجواء التي فضحت العائلة الحاكمة امام قمة دول مجلس التعاون التي انعقدت خلال الانتفاضة الشعبية المباركة في ديسمبر ١٩٩٤.

وقد يبدو ان الحكومة تتخبط في بعض قراراتها، غير

لقاء الشيخ حمد مع الجمعيات

اجتمع الشيخ حمد مع بعض رؤساء الجمعيات السياسية بدعوة منه. وقال الملك انه يرى ان الجمعيات السياسية هي التي تحرك الواقع والحراك السياسي ولها ثقلها الشعبي ، وقال الشيخ علي سلمان ان موقفه (الملك) في قبيل موقف وزير الاعلام والداخلية الذي انهي قضية شارع المعارض ، وتحدث عن التجنيس ، وعن منع الوفاق من المؤتمر ، كان رد الملك ان المؤتمر عقد وهو يعطي اثراء للحركة السياسية والاصلاح السياسي ، أما عبد الرحمن النعيمي فتحدث عن قانون ٥٦ وقضية عادل فليفل وانها لا بد من ان تسوى خصوصاً ان البلاد مقبلة على وضع اقليمي فيه حرب. ولم يعلق الشيخ حمد على تلك القضية. وعن اللورد ايفبري قال أن بعد ان عرض عليه ما لديه قال ربما انقلتك عليك ، فقال الملك للورد وهو ينقل حديثه للجمعيات أنك تستطيع ان تقول ما تريد ، وقال ان الحرب قادمة وانها ستكون ٣ شهور ، وقال انه لا توجد قواعد امريكية بل تسهيلات لهم. اما الدكتورة سببكة النجار فقالت انه لا بد من ان تشكل لجنة محايدة في اية قضية وان لا يقتصر التحقيق على وزارة الداخلية.

ويبدو ان الدافع للاجتماع هو الحرب على العراق ، ولكن اراد الشيخ حمد ان يتحدث عن الوضع الداخلي كمقدمة ، وقال ان الحراك السياسي هو الذي يمثل في الجمعيات السياسية وهي القوى الفاعلة وليس مجلس الشورى الذي ليس له قيمة تذكر. ولوحظ ان الشيخ حمد لم يتحدث عن قانون ٥٦ ، الامر الذي يعني ان حماية المعذبين مستمرة، ويؤكد ذلك ترقية عبد الرحمن بن جابر مؤخرًا، برغم انه كان احد دعايمات محكمة ام الدولة وهو الذي زج بمئات البحرينيين في المعتقلات باحكامه الجائرة.

احياء ذكرى الشهيد الصافي

عقد في ستره الاحتفال التأبيني الاول للشهيد العزيز حسين الصافي. كانت الفعالية متعوباً عليها من حيث الاعدادات والشخصيات المشاركة. تكلم الشيخ علي سلمان عن العطاء بشكل موسع وعن حياة الرسول (ص) باعتبارها الرمز الاكبر للعطاء فالرسول اعطى كل الجهد والوقت والنفس من اجل الدعوة كما هو الحسين ع. ثم قال ان الاحتفال بذكرى الشهداء يزيد من ارتباطنا بهم وتعلقنا بعطائهم وديرتهم كما ان من رفعة شأن البحرين ان ترتبط بمن ضحى من أجلها .

كذلك تحدث عبد الرحمن النعيمي وكانت النقطة الجوهرية في كلامه أن مسألة التحالف مع الجمعيات ستكون على اساس المطالبة بدستور ٧٣ ولن نجامل بعضنا في اي تحالف من اجل التحالف فقط وانما من اجل عودة كل المكتسبات. وأضاف اننا سنواصل على درب الشهداء وان حدنا ابتعدنا عنه فارحمونا. أما النقطة الاهم في كلمة السيد جعفر العلوي فكانت عن العريضة التي سترفع الى الملك من منظمات حقوقية تطالبه بالغاء القانون ٥٦ الذي يحمي المعذبين.

اعتذار فواز آل خليفة - البقية

بين ليلة وضحاها بل تكونت عبر عقود كثيرة، واننا لا نستطيع تخطي هذه الحقيقة. وهذا كلام مغلوط لانه ينطوي على المطالبة بان نبدأ من حيث بدأ أولئك، بينما المنطق يفرض ان نبدأ من حيث انتهوا والا فما معنى الاستفادة من تجاربهم؟ لقد وجدت الديمقراطيات الحديثة ان من الخطأ اعطاء صلاحيات تشريعية لمجلس غير منتخب، فاذا كنا نريد الاستفادة من تجارب تلك الديمقراطيات فعلينا التخلي عن دستور الملك الذي يتجاهل التطور الذي حققته البشرية في مجال العمل الدستوري والبرلماني خلال العقود الاخيرة. والكويت مثال واضح امامنا، فلماذا ترفض العائلة الحاكمة تطوير التجربة الكويتية؟ ام ان دستور الملك اكثر تطوراً من دستور الكويت؟ لقد اتضحت لأعياب الحكم وتصرفاته الصبغانية، وسياسة اللف

ايها الشعب توقف

ايها الشعب توقف لا تقل لي برلمان
إنه الهم وبعد الهم يأتي الغثيان
تطلبون العدل والدستور في مملكتي
فانا الحق
انا الشرع وعندي الصولجان
انكم عندي عبيد
فاسمعوني
واطيعوني ببسر إنه حكم الزمان
ان تقضلت عليكم فعليكم شكرنا
مكرماتي واقعات بعد فضل وحنان
ليس من حقكم ان تغضبوا
نحن في عصرا افتتاح وحوار وامان
هكذا الشعب يلبي طلبي
ويؤذي لي ولأني قبل تفويت الاوان

والدوران وتبادل الادوار في التمثيل، ولكن هل يظنون انهم يتعاملون مع بهائم؟ ام مع اجيال جديدة عصرتها التجربة وخاضت نضالات واسعة وقدمت الكثير من التضحيات؟ هذه الاجيال ترفض اعادة عقارب الساعة الى الوراء، وترفض الانعاز لحكم يتزعمه الشيخ خليفة بن سلمان وعصابته ممن امتهنوا التعذيب واصبحوا مطالبين امام القضاء الدولي بتهم ارتكاب جرائم بحق الانسانية. لقد اثبتت فضيحة منع الوفاق من عقد مؤتمرها ضرورة التصدي للحالة العيثة التي تفرض على الشعب بكل الوسائل السلمية المتاحة وافشال المشروع التخريبي بدون مجاملة او محاباة او استسلام. انه النضال الذي بدأه الآباء والاجداد وسيقطف الابناء ثماره باذن الله.

ما الذي يريده الحكم ليووقف مشروعه التخريبي؟

يعني انشاء مجلس الملك نصف المنتخب من اعضاء لم يصوت لهم الا عدد قليل من ابناء الشعب ونصف آخر بعيد عن هموم وقضايا الناس؟ ان مسلسل الحكم العيبي لم يتوقف بل امتد ليصل الى حد محاولة الانتقام من الجمعيات السياسية خصوصاً تلك التي قاطعت الانتخابات العقيمة (جمعية العمل الديمقراطي، جمعية العمل الاسلامي، جمعية الوفاق الوطني الاسلامية، وجمعية التجمع القومي) فمحاولة عرقلة انعقاد مؤتمر الوفاق الاول عبر اصطناع عراقيل عيبيّة لأكثر دليل على الروح الانتقامية التي يحتوي عليها الحكم، وهي حقاً اول الغيث في اجراءات اعتاد عليها النظام تطال كل الجمعيات، لأن من تعود على عبارات السمع والطاعة لا يستطيع تحمل معارضة حضارية حتى لو حاول التظاهر بغير ذلك. كما أن اصرار الجمعيات السياسية التي وقفت بصلافة ضد قرار الحكومة بمنع مؤتمر الوفاق دليل على قوة هذه الجمعيات وتماسكها مع جماهيرها التي ابت الا ان تقول كلمتها عبر حضورها المكثف لهذا المؤتمر . وكان للكلمات التي القاها المؤتمرين بشتى مشاربهم الدور الاكبر في تأكيد مطالب ابناء الشعب العادلة وعلى رأسها المشاركة في القرار السياسي من خلال دستور ٧٣ الشرعي، وقف التجنيس العشوائي، الحفاظ على الهوية الوطنية، حل مشكلة البطالة وتوفير الضمان الاجتماعي للعاطلين، محاربة الفساد المالي والاداري، محاربة التمييز الطائفي والعرفي في الوظائف الحكومية .

هذه هي مطالب المعارضة الوطنية العادلة، التي ترتكز على حل مشاكل المواطنين السياسية والاجتماعية، والتي يتم طرحها بصورة علنية عبر مشاركة كل الاطراف المعنية وحضور ابناء الشعب الذي بإمكانه ان يسجل المواقف تلو المواقف في سبيل تحقيق مطالبه المشروعة بدون مجاملة او محاباة. فهذا الشعب الذي قدم قوافل من الشهداء الذين تمر ذكراهم تباعاً لتجدد السير على النهج نفسه قال كلمته بوضوح وسوف يكرها في مناسبة الغاء الدستور المشؤومة في ١٤ فبراير، فما هو رد الحكم؟ وما الذي يريده ليووقف مشروعه التخريبي ويستجيب لمطالب الشعب؟

منذ الانقلاب على دستور البحرين التعاقدى وفرض دستور الملك والبلاد تعيش حالة من التراجع عن كل الوعود التي اطلقها الحكم في بداية ما أسماه بالمشروع الاصلاحى ، بالإضافة الى حالة من الاحتقان السياسي بين الحكم من جهة وأبناء الشعب والجمعيات السياسية من جهة اخرى. فبالرغم من الدعوات المتكررة لاقامة دولة القانون، والمعارضة الشعبية على الطريقة التي تعامل بها حاكم البلاد مع الدستور التعاقدى، الا أن الحكم استمر في برنامجه التخريبي عبر تكريس مبدأ سلطة الرجل الواحد في ادارة شؤون البلاد وسلب مبدأ المشاركة الشعبية، حيث تمت مصادرة الصفة التشريعية من المجلس المنتخب ومصادرة كل القيم الديمقراطية من الدستور الشرعي، وتم الابقاء على مفاهيم مطاطة تخدم مصالح الحكم وتقف حجرة عثرة أمام طموحات ابناء الشعب. فما الفرق اذا بين من اوقف العمل بالدستور الشرعي واستبدله بقانون أمن الدولة السئ الصيت، ومن أن الغى الدستور التعاقدى واستبدله بدستور ممسوخ؟

ولم يكف الحكم بهذا القرار التعسفي والمجحف بحق الشعب، بل فرض كل ما من شأنه ضمان الاستبداد والحاق الضرر بالوحدة الوطنية وحقوق الانسان. فبدأ الشيخ حمد بسن قانون التجنيس المزوج عبر مرسوم بقانون مستبقاً كل دول المنطقة، والغى المادة الدستورية التي تمنع ازدواجية الجنسية، كل ذلك من أجل طمس الهوية الوطنية وتغيير التركيبة السكانية. بالإضافة الى سن القوانين التي مست جوارن الحريات العامة وحرية الكلمة وحقوق الانسان عبر قانون الصحافة الذي لاقى معارضة شديدة ولا زال يعمل به في الخفاء، ثم قانون ٥٦ الذي اريد منه مكافأة كل من مارس التعذيب الوحشي ضد ابناء الشعب وصولاً الى تعيين احد اعنى القضاة، عبد الرحمن بن جبر آل خليفة، مدعياً عاملاً برتبة وزير مكافأة لة على اصدار الاحكام الجائرة ضد المواطنين الابرياء ابان فترة الانتفاضة المباركة ومنهم الحكم الجائر بإعدام الشهيد عيسى قمبر. ان ممارسة واحدة من هذه الخروقات تكفي لنسف ما سمي بالمشروع الاصلاحى فكيف بها مجتمعة؟ والحال ان الحكم اضاف لها انشاء مجالس صورية لا تعبر عن رغبة حقيقية في التغيير نحو الديمقراطية الحقيقية. والا ماذا يعني الابقاء على رموز الحقبة السوداء وترقيتهم؟ وماذا يعني تشكيل مجلس الوزراء القديم الجديد؟ وماذا